تبيين الدقايق في تعيين الحقايق

1

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı | Hacı Mahmud
Yeni kayıt No | 3203
Eski kayıt No |

HACI MAHMUD EFENDİ
BEŞİKTAŞ
Vakıf Kütüphanesi

T.C. ... Kütüphanesi
1923

→ Yaprak 11

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الخلق والاكوان وكوّن من
من انواعها نوع الانسان وفضل من بينهم نبينا
محمد سيد ولد عدنان صلى الله عليه وسلم
وعلى آله واصحابه ما تعاقب الملوان
وتناوب الجديدان وتقلب الحدثان وبعد
فهذه لوائح قد كنت كتبتها في سوالف الازمان
ثم طرحتها في زوايا الهجران حتى نسجت عليها
عناكب النسيان والآن قد التمس مني بعض
من اعزة الاخوان واجلة الخلان ان اقيدها
ثانيا حسب ما ساعده الوقت والآن فاجبت
الى ملتمسه مستعينا بالملك المستعان انه الكريم
المنان ذو الفضل والاحسان اللائحة الاول
هي ان جميع الحقائق الكلية الممكنة ثابتة في علمه
تعالى اذ لا ثبوتا علميا والا لزم خلو علمه تع
عنها ثم حدوثها له تع عن ذلك علوا كبيرا
ومن المعلوم ان العلم بالحقائق الكلية يستلزم

العلم

العلم صح

بما تتعدى لها من جزئياتها المقدرة لها اجمالا 2
فقط لان ذلك شان العلوم القاصرة بل
تفصيلا كما هو شأن العلم الشامل فلا يعزب
عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء
ثم ان بعضا من تلك الحقائق متعين بذاته
يستحق ان يخرج من العلم الى العين فيعطيها
صفة الارادة الوحدة الشخصية وهو المسمى
بالجعل ثم يفيض عليها صفة القدرة الوجود
وهو المسمى بالايجاد والاحداث ثم تكرر الآثار
الجعل والقدرة الايجاد الى ان ينتهي جميع
الجزئيات المقدرة لها ومثل هذه الحقائق يسمى
بالبسايط كالجواهر القدسية ونحوها وان
بعضا من تلك الحقائق متقوم بذاته ولكنه
غير متعين وبعضا آخر منها متعين بذاته
ولكنه غير متقوم فلا يستحق شيء منهما
ان يخرج من العلم الى العين ولما كان علمه
تعالى فعليا مقتضيا للخروج الى العين لجهة

علماً صح

يركب صفة القدرة بين ذينك الامرين
فيقوم غير المعيّن المعيّن وتقوّم المعيّن .. بعين المعيّن ظ
فيكون غير المعيّن بمنزلة المادة وهو مبدا
الجنس والمعيّن بمنزلة الصورة وهو مبدا
الفصل فيحصل من تركبها حقيقة واحدة
وحدة نوعية وهى مبدا النوع وهذا
معنى قولهم الفصل علة للجنس اى علة
تحصّله لانه موجده اياه وهذا الترتيب .. الصادر ظ
عن الارادة هو الجعل الاول ثم ان النوع
لا يصح ان يخرج الى العين ما لم ينضم اليه
الوحدة الشخصية فالارادة تضمها اليه
وهو الجعل الثانى ثم تفيض عليه القدرة
الوجود وهو الايجاد والاحداث ثم ان الارادة
لا تزال تضم الوحدة الشخصية الى النوع
ولا تزال القدرة ان توجد المتشخص الى
ان ينتهى جميع الجزئيات المقدّرة لذلك
النوع ثم ان القوى الدراكة البشرية

3 التى من شانها الغوص فى الحقائق اذا توجهت
الى النوع الاول لا تجد فيه مبدا الجنس
والفصل فتعجز عن تحصيل صورة الجنس
والفصل حتى تركبهما فتصل بهذا التركيب
الى معرفة حقيقة ذلك النوع ولهذا لا يمكن
معرفة حقيقة الجواهر القدسية بطريق النظر
وانما يمكن بطريق العلم الشهودى الحاصل
للانبياء صلوات الله عليهم وسلامه واذا
توجهت القوى الدراكة الى افراد النوع التركيب
الثانى تجردها اولا عن الوحدة الشخصية
فيبقى الحقيقة المتصفة بالوحدة النوعية
فتأخذ منها الصورة النوعية ثم تجرد ... ازلى
تلك الحقيقة عن الوحدة النوعية فتجد فيها
امرين احدهما مبدا الجنس فتأخذ منه صورة
الجنس والاخر مبدا الفصل فتأخذ منه
صورة الفصل فيحصل فى ذهن البشر
مثل ما يحصل فى العلم الازلى وانما الفرق

هو ان العلم الازلی فعلی والحاصل فیه
مبادی الاجناس والفصول ~~هذا ما تصرف~~
وان العلم الحادث انفعالی والحاصل فیه
صور الاجناس والفصول هذا ما تصرف
فیه القوی الدراکة من التحلیل ثم ان القوی
الدراکة ترکب صورة الجنس مع صورة
الفصل علی نحو ما فعلته الارادة الازلیة
فیحصل فیها حقیقة واحدة وحدة نوعیة
هی صورة النوع وهذا التحلیل والترکیب
یسمی بالحد التام وبهذا التقریر یندفع
الشبهة التی اوردها الامام الرازی
علی الحد التام حتی ان بعض العلماء
استصعبها ولقبها بالطامة الکبری اذا عرفت
هذا التفصیل فقد ظهر لک ان للحقایق
الکلیة ثبوتا فی العلم الازلی وتحققا
فی الاعیان ووجودا فی العلم الحادث
وتلک الحقایق بالاعتبار الاول تسمی بالکلی

قبل

قبل الکثرة وبالاعتبار الثانی تسمی بالکلی
مع الکثرة وبالاعتبار الثالث تسمی بالکلی
بعد الکثرة ومن المعلوم عندک ان الکلی
شانه المطابقة لکثیرین فمطابقة الاول لکثیرین
هی مطابقته لمجموع الجزئیات لانه عینه وانما
حصل التعدد والتکثر بسبب التکثر التشخصی
نظیر ذلک مطابقة الشمس لجمیع الصور
المرتسمة فی المرایا المحاذیة لها ومطابقة
الثانی لکثیرین هی مطابقته لکل واحد
من الجزئیات بمعنی انه لو تشخص بای تشخص
کان من تشخصات تلک الجزئیات لکان
عین ذلک الجزئی المتشخص نظیره مطابقة
الشمس لکل واحد من الصور الحاصلة فی
المرایا لانها عین کل من تلک الصور وانما
الفرق بعدم الحصول فی المرایا وحصول
الصور فیها ومطابقة الثالث لکثیرین
هی کل واحد من تلک الجزئیات اذا جرد

عن تشخصاتها يكون عين ذلك الكلي ونظيره
ان كل واحد من الصور الحاصلة في المرايا
اذا قطعت نسبها عن المرايا يبقى صورة
واحدة ومن المتأخرين من قصر معنى المطابقة
في الثالث فقد قصر في استيفاء اقسام
المطابقة الثلاث الثاني هي انه قد تقرر في موضعه
ان قيام الوجود بالماهية ليس كقيام العرض
بمحله بل هو من قبيل الاختصاص الناعت
ومعناه انه يحصل بين الماهية والوجود
نسبة يكون تلك النسبة سببا لنعت الماهية
بالوجود فح يكون تعدد تلك النسبة بحسب
تعدد المنسوب اليه فالوجود واحد في نفسه
ويتعدد الموجود حسب تعدد الماهيات
فالوجود اذا قام بشخص يكون الشخص
موجودا واحدا لان فيه وحدة شخصية
ويكون النوع في ضمنه موجودا متعينا
بالتعين النوعي لا بالتعين الشخصي ويكون

كل من مبداء الجنس والفصل موجودا في
ضمن النوع لامتناع وجود الكل بدون
وجود الجزء فيكون كل من الجزئين موجودا
من غير متعين اذ ليس فيه تعين شخصي
لانه حاصل بالجعل الثاني ولا تعين نوعي
لان ذلك حاصل بالجعل الاول وليس
في كل من الجزئين جعل اصلا لانهما حاصلا
في العلم الازلي الخالي عن الجعل وانما
الجعل اثر الارادة كما فصلناه وبالجملة
الارادة تركب والقدرة توجد وهما
يجتمعان في الشخص لانه مجعول
وموجود معا واثر القدرة يوجد
في كل من الجزئين لكونهما موجدين ولا يوجد
فيهما اثر الارادة لانهما غير مجعولين
قبل التركيب فيكون الجزءان ممتازين
حقيقة لانهما ممتازان في العلم الازلي
والعلم الحادث وغير ممتازين في الوجود

لاتحادهما فی الجعل والامتیاز فی الحقیقة
مع الاتحاد فی الوجود مدار الحمل ولهذا
صح الحمل فی الاجزاء العقلیة دون الاجزاء
الخارجیة لانها ممتازة حقیقة ووجودا
وجعلا الثالث ان النوع مرکب حقیقة
لان فیه مبداء الجنس والفصل وهما موجودان
کما عرفت وبسیط فی الخارج بمعنی عدم ترکبه
من الجزئین المتمایزین فی الخارج وکیف
یترکب منهما فی الخارج وهما غیر مجعولین
بجعل مستقل بل هما مجعولان بجعل واحد
عند الترکیب ثم ان القوم ذهبوا فی هذا
المقام الی ثلثة مذاهب الاول ان الجنس
والفصل جزآن للنوع فی الخارج متمیزان
عنه بحسب الحقیقة والوجود الا انه لا تمایز
بینهما فی الحس الثانی ان النوع بسیط
فی الخارج والترکیب انما هو فی العقل والثالث
انهما جزآن خارجیان متمایزان بحسب الذات

متحدان مع النوع فی الوجود والمذهبان 6
الاولان باطلان اما الاول فلان التمایز
فی الوجود مانع عن الحمل الذی هو من لوازم
الاجزاء العقلیة وما قیل ان اللازم فی الحمل
الاتحاد فی الذات لا فی الوجود وهو حاصل
ههنا لان کلا من الجنس والفصل والنوع
یصدق علی ذات واحدة وهی الشخص فمدفوع
بان الجزئین اذا تغایرا فی الوجود الخارجی
لا یکون الذات المرکبة منهما واحدة وحدة
حقیقیة بل اعتباریة فلا یمکن الحمل فیهما واما
الثانی فقد اختاره بعض المتأخرین وقلده
فی ذلک جماعة مع انه مردود لان الامر
البسیط فی الخارج حقیقة ووجودا
فلا یمکن للعقل تحلیله الی جزئین ضرورة
فلا یکون الجنس والفصل المنتزعین منه
ذاتیین له وما قیل من ان العقل ینتزع
من ذلک الامر البسیط صورا مترتبة

بالعموم والخصوص بحسب استعدادات مختلفة
واعتبارات شتى فمدفوع بان العقل انتزع
صورة الجنس من مبداء وصورة الفصل من
مبداء اخر يلزم تركيب النوع من ذينك
المبدأين وقد ادعى هو بساطته مطلقا
وان اراد ان كل واحد منهما منتزع من تمام
النوع يلزم ان يكون لشئ واحد ماهيتان
مختلفتان وانه باطل ضرورة وان اراد ان كلا
من الجزئين منتزع من نسبة النوع الى امور
خارجة عنه بحسب استعدادات مختلفة واعتبارات
شتى يلزم ان لا يبقى فرق بين الذاتيات
والعرضيات مع ان الفرق بينهما كما قيل
من معظم اركان الحكمة ومن المتأخرين من منع
استحالة مطابقة الصورتين المختلفتين العقليتين
لامر بسيط في الخارج وقال ان دعوى الاستحالة
قياس للغائب على الشاهد فان العقل حاكم
بامتناع اجتماع الصورتين المحسوستين في محل

واحد صح

فالوهم حكم بامتناع اجتماع الصور المعقولة
في محل واحد ايضا بناء على اشتراكهما
في لفظ الصورة ولا يخفى على عاقل انه
لا يلزم من امتناع الاول امتناع الثاني
وانت تعلم انه لا وجه لهذا المنع لان معنى
المطابقة ههنا هو ان الامر العقلي اذا تشخص
بتشخص جزئي معين كان ذلك الجزئي
بعينه وان جرد ذلك الجزئي المعين عن
مشخصاته كان ذلك الامر الكلي بعينه
ولا يخفى عليك ان المطابقة بهذا المعنى
لا يمكن اعتبارها بين جزئي معين وبين
الصورتين العقليتين المختلفتين المنتزع
كل منهما عن تمام ذلك النوع واذا بطل
المذهبان الاولان تعين المذهب الثالث
وهو ان الجنس والفصل جزآن خارجيان
متمايزان بحسب الذات اي بحسب الحقيقة
ومتحدان مع النوع في الوجود ورده

بعض المتاخرين بوجهين احدهما انه لوكان
الجزآن المتمايزان حقيقة متحدين في الوجود
فاما ان يقوم الوجود الواحد بكل منهما
فح يلزم قيام الامر الواحد بمحلين متغايرين
واما ان يقوم بالمجموع دون كل واحد من
الجزئين فح يلزم ان لايكون كل منهما موجودا
بل الموجود هو المجموع واللازم بط ضرورة
والثاني ان النوع لوكان مركبا في الخارج منهما
لتقدما عليه في الوجود ضرورة ان الجزء
الخارجي ما لم يتحقق اولا وبالذات لم يتحقق
الكل وح يكون متغايرا في الوجود والجواب
عن هذا الرد اما عن الوجه الاول فهو انك
قد عرفت فيما سبق ان وحدة الوجود وتعدده
تابع لوحدة المحل وتعدده فلا يلزم قيام
الشئ الواحد بمحلين فالوجود قايم بالمجموع
اصالة وقايم بكل من الجزئين ضمنا بناء على
اتحادهما في الجعل ولهذا يكون كل منهما

موجودا بلا امتياز عن الآخر فلا يلزم
ما ذكر من قيام الامر الواحد بمحلين ومن عدم
وجود كل من الجزئين واما عن الوجه الثاني
فهو انه ان اراد بالتركيب الخارجي التركب
من الجزئين المتمايزين في الخارج بالفعل
يلزم ما ذكره لكن القائلين بهذا المذهب
لم يريدوا بالتركب الخارجي هذا المعنى
وان اراد بذلك التركيب بالقوة بمعنى انه
يمكن للعقل تحليله الى جزئين فما ذكره غير
لازم ولزوم تقدم الجزئي الخارجي في التحقق
على تحقق الكل فانما هو في الاجزاء الخارجية
المتمايزة جعلا ووجودا دون الاجزاء
العقلية المتحدة جعلا ومنع بعض المتاخرين
استلزام صورة الجنس والفصل وجود
مبدائهما في الخارج مستندا بان العقل
بسيط في الخارج مع ان له جنسا وفصلا

في الذهن وهذا المنع مدفوع بان العقل
ان كان بسيطا حقيقة بحيث لا يكون فيه
مبدأ الجنس والفصل يلزم ان لا يكون
المنتزع منه جنسا وفصلا بل يكونان من
قبيل العرضيات وان اراد ان المنتزع منه
من الذاتيات يلزم ان يكون العقل بسيطا
حقيقيا في الخارج اذ الجنس والفصل
لا ينتزعان الا مما يقبل التحليل كما مر
تحقيقه وما يقبل التحليل لا يكون بسيطا
حقيقة اللامعة الرابعة ان الكلي قد يطلق
على الصور العقلية ومعنى مطابقته لكثيرين
هو انه اذا تشخص كل منها يكون
عين ذلك وان جرد ذلك عن مشخصاته
يكون عين ذلك الامر الحاصل في العقل
وقد يطلق على الامر الموجود في ضمن الشخص
اعني الجنس والفصل والنوع فمعنى مطابقته

لكثيرين

لكثيرين وجوده في ضمن كل من جزئياته 9
بواسطة تكرر الوجود في ضمن الجزئيات قال
بعض المتاخرين لا يمكن كون الامر الموجود
في الخارج مشتركا بين كثيرين لان كل موجود
في الخارج متشخص ولا شيء من المتشخص بمشترك
بين كثيرين والجواب عنه ان المتشخص هو
الموجود اصالة وانه غير قابل للشركة قطعا
واما الموجود ضمنا كالجنس والفصل والنوع
لا يكون متشخصا مانعا عن الشركة بين
كثيرين بل يكون الجنس متعينا تعينا جنسيا
ممتازا عن ساير الاجناس قابلا للشركة
بين الانواع ويكون الفصل متعينا تعينا
فصليا ممتازا عن ساير الفصول وقابلا
للشركة بين الاشخاص ويكون النوع متعينا
تعينا نوعيا ممتازا عن ساير الانواع قابلا
للاشتراك بين الاشخاص وقد عرفت فيما
سبق ان التشخص من لوازم الجعل المستقل

واما الجعل الغير المستقل فلا يكون متشخصا
مانعا عن الشركة بل يكون متعينا قابلا
للشركة والفرق بين التشخص والتعين ظ
لان التعين اعم من التشخص كما ظهر من
تحقيقنا هذا خاتمة في بيان ما نشأ عن
اللوايح السابقة من رفع الاشكالات
التي تورط فيها المحصلون الاشكال ١ هو
انهم لما قالوا ان ما يكون مطابقا لكثيرين
كلي ورد عليهم ان شخصا واحدا اذا انتقش
جماعة فذلك الشخص مطابق لكل من تلك
الصور الحاصلة في اذهانهم ووجه دفعه
ان المطابقة انما تعتبر من جانب الظل اعني
الصور العقلية بالنسبة الى الاصل اعني
الاشخاص الخارجية من غير عكس لان الاصل
لاصالته يابى عن اعتبار المطابقة فيه
والاشكال ٢ انكم فسرتم المطابقة بان ما في الخارج
اذا جرد عن المشخصات يكون عين ما في

ما في الذهن وان ما في الذهن اذا تشخص
بتشخص ما في الخارج يكون عين ما في الخارج
وهذا التفسير منقوض بصور العرضيات
فان الشخص اذا جرد عن المشخصات
لا يحصل في الذهن صور العرضيات ووجه
دفعه ان المعتبر تجويز فرد ذلك الكلي
عن مشخصاته وافراد العرضيات هي الصور
القائمة في الخارج بافراد النوع لا افراد
النوع انفسها والاشكال ٣ انهم قالوا ان ما حصل
في الذهن هي الصورة القائمة بالذهن و
وانها مطابقة لكثيرين فيرد عليهم ان ما
في الذهن صورة شخصية قائمة بنفس
شخصية فكيف يكون مطابقة لكثيرين
وقيل في دفعه ان الصورة تطلق على معنيين
احدهما الكيفية الحاصلة في العقل هي آلة
التعلق وثانيهما المعلوم المتميز بواسطة
تلك الصورة في الذهن فالمتصف بالجزئية

هو المعنى الاول والمتصف بالكلية هو المعنى
الثانى وفيه نظر لان هذا قول بان الحاصل
فى الذهن هو صور الماهيات لا انفسها
والمحققون قالوا بان الحاصل فى الذهن
انفس الماهيات لا صورها واشباحها كما
حقق فى موضعه فالوجه فى دفع الاشكال
المذكور ان يقال ان الحاصل فى الذهن
كلى فى نفسه لمطابقته لكثيرين وجزئيته
بالعرض لانها نشأت من اضافته الى محله
ولا امتناع فى عروض الكلية والجزئية
لشى باعتبارين والاشكال ٢ هو انها ههنا
حكمين متباينين احدهما ان الجنس
والفصل جزءان من النوع وثانيهما ان
النوع نفس ماهية الاشخاص وذلك
لان كلا من الجنس والفصل كالنوع نفس
الشخص خارجا وكل من هذه الثلثة جزء
الشخص ذهنا فالحكمان المذكوران

لا يجتمعان

لا يجتمعان لا ذهنا ولا خارجا والجواب 41
عنه اما على راى من قال ان الجنس والفصل
جزءان خارجيان فتمنع كونهما نفس النوع
فى الخارج واما على راى من قال ان الجنس
والفصل نفس النوع فى الخارج فيمنع كونهما
جزئين من النوع خارجا وقد تقدم تحقيق
هذا المقام والعلم عند الملك العلام
وليكن هذا اخر الكلام فى هذه الرسالة
الموسومة بتبيين الدقايق فى تعيين الحقايق *
واعلم ايها الطالب الزكى والفاضل
الالمعى اذا استقبلك فيها ما لم يقرع به
سمعك وما لم يالفه طبعك فاياك اياك
ان تفكر ان تكفهر محياك وحذار حذار
ان تتلقاه بالانكار فان فيض الله الملك
العلام ليس بموقوف على اقوام دون
اقوام فان الفياض المطلق والجواد الحق
منبع الجود والعطا وكلتا يديه بالخير

ستحا ولقد احسن من قال اصدق قول
نظم الشاعر كم ترك الاول للآخر من
الامثال قولهم في الزوايا خبايا وفي الرجال
بقايا واني وان كنت الاخير زمانه لآت
بما لم تستطعه الاوايل وما ذلك الا من منن
الله تعالى وانعامه ومن فضله العظيم
واكرامه والحمد لله على توالي نواله والصلاة
على نبيه محمد واله ولقد فرغت من تصنيفه
وتنميقه بعون الله تعالى وحسن توفيقه

في يوم الجمعة التاسع من شهر
شوال المكرم المنخرط في سلك
شهور سنة ٩٦٦ من الهجرة
النبوية في محروسة
قسطنطينية المحمية
حفت بالبركات
السنية وبالبها
من الله حامدا
ومصليا ومسلما
ومحبلا

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: Hacı Mahmud
Yeni Kayıt No: 3203
Eski Kayıt No